الوثيقة الختامية للاجتماع
الرفيع المستوى لوزراء الشؤون الجنسانية
بشأن تنفيذ ورصد الالتزامات المتعلقة بالمرأة
والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى

عنتيبي، أوغندا

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

1- اجتمع وزراء الشؤون الجنسانية من البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في عنتيبي، أوغندا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وناقش المشاركون خطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقيّموا التقدم المحرز بشأن مشاركة وتمثيل المرأة على نحو مجد في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وفي عمليات السلام في منطقة البحيرات الكبرى. واتفقوا على مبادرات حاسمة الأهمية للمضي قدماً بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

2- واشترك مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تنظيم الاجتماع بالتعاون مع حكومة جمهورية أوغندا، ومرفق التدريب الإقليمي التابع للمؤتمر الدولي، وحكومة النرويج، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومنتدى التعاون بين جمعيات الرابطات النسائية في منطقة البحيرات الكبرى/منظمة كير (COCAFEM/CARE).

3- واشترك في رئاسة الاجتماع معالي السيد موتوزو بيس ريجيس، وزير الدولة للشؤون الجنسانية والثقافية بجمهورية أوغندا، الذي مثل الرئيس الحالي لآلية الرقابة الإقليمية التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون؛ والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد زاكاري موبوري - مويتا، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والسيدة إيناس برتيل نيفير إنغاني، وزيرة تعزيز المساواة بين الجنسين وإدماجها في التنمية بجمهورية الكونغو، التي مثلت رئيس المؤتمر الدولي.

4- وسبق الاجتماع الوزاري اجتماعٌ تقني مدته يومان، عُقِد في 21 و22 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ضم خبراء من الدول الأعضاء والمنتدى الإقليمي للمرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومنظمات وطنية وإقليمية ودولية، وشركاء إنمائيين وممثلين للأمم المتحدة والمجتمع المدني.

5- وأقر الاجتماع الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع التقني وخطة العمل الإقليمية للمؤتمر الدولي المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وعقب المداولات، قام الوزراء بما يلي:

خطة العمل الإقليمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

6- رحبوا بوضع خطة العمل الإقليمية بوصفها إطاراً رئيسياً للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

7- أقروا خطة العمل الإقليمية، والتزموا بكفالة الاسترشاد بها فيها وضع الاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وحمايتها وتمكينها الاجتماعي والاقتصادي بصورة مجدية في المنطقة.

8- طلبوا إلى أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاء آخرين، أن تعد الميزانية اللازمة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية، بما في ذلك دعم ترجمتها إلى اللغات الرسمية لتعميمها على نطاق واسع بواسطة الدول الأعضاء. واتفق الوزراء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم تنفيذ ورصد خطة العمل الإقليمية، وموافاة مؤتمر القمة المقبل لآلية الإشراف الإقليمية التابعة لإطار السلام والأمن والتعاون واجتماع قمة المؤتمر الدولي بتقارير جماعية في هذا الصدد.

9- اتفقوا على وضع خطط عمل وطنية متوائمة مع خطة العمل الإقليمية وضمان إدماجها في عمليات التخطيط والتمويل والرصد والإبلاغ الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، طلبوا إلى الشركاء في التنمية، بما يشمل وكالات الأمم المتحدة، أن يقدموا الدعم التقني والمالي من أجل تنفيذ خطط العمل الوطنية.

10- وافقوا على اعتماد إطار النتائج القارية التابع للاتحاد الأفريقي لرصد تنفيذ خطة العمل الإقليمية وخطط العمل الوطنية. وطلبوا إلى أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى إجراء استعراضات نصف سنوية وعقد اجتماعات نصف سنوية لوزراء الشؤون الجنسانية من أجل تقييم تنفيذ خطة العمل الإقليمية.

ضمان مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات السياسية وعمليات الحوار، بما يشمل بلوغ الحصة الدنيا وقدرها ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠

11- أشاروا إلى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ذات الصلة واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وبروتوكول مابوتو (٢٠٠٣)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨١)، ولاحظوا التحديات القائمة في سبيل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المؤسسات الحكومية، وكذلك في عمليات الحوار والسلام الجارية في المنطقة.

12- اتفقوا على إجراء إصلاحات عاجلة تشريعية وقضائية وسياساتية للتصدي للممارسات التمييزية ضد المرأة على مستوى المجتمع المحلي والصعيدين الوطني والإقليمي، بما يشمل تحطيم الحواجز المؤسسية التي تحول دون بلوغ الحصة الدنيا المقررة وقدرها ٣٠ في المائة للمشاركة المجدية للمرأة بحلول عام ٢٠٢٠، على نحو ما حدده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

13- أوصوا بتنظيم مبادرات لتطوير مهارات القيادة النسائية في جميع أنحاء المنطقة من أجل تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في القطاع العام وقطاع الأعمال وقطاعي الأمن وحفظ السلام، وفي المناصب التي تشغل بالانتخاب. وفيما يتعلق تحديداً بعمليات السلام الجارية، حثوا المسؤولين على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المشاركة المتساوية للمرأة في عمليات تنفيذ السلام الجارية في جنوب السودان وفي المبادرة الأفريقية للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعوا حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي أيضاً إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعظيم مشاركة المرأة في عمليات الحوار والعمليات الانتخابية الجارية، بسبل من بينها تمكينها من الوصول إلى وسائط الإعلام وكفالة أمنها أثناء العملية الانتخابية.

14- أشادوا بجمهورية رواندا على دورها القيادي في تعزيز تمثيل المرأة في الحياة السياسية والعامة والاجتماعية والاقتصادية. وشجعوا المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، على تيسير تبادل أفضل الممارسات في هذا الصدد فيما بين الدول الأعضاء.

15- أشادوا بالمبادرة المشتركة التي نظمتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي، من خلال المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة، المتعلقة بإيفاد بعثات مشتركة رفيعة المستوى معنية بالمرأة والسلام والأمن إلى جنوب السودان وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٨، من أجل تقييم التقدم المحرز بشأن المرأة والسلام والأمن وتأييده. وطلبوا إيفاد بعثات مماثلة إلى جمهورية الكونغو ورواندا وأوغندا والسودان.

16- شجعوا الشبكة الأفريقية للنساء في مجالي منع نشوب النزاع والوساطة من أجل السلام التابعة للاتحاد الأفريقي (FemWise) والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن، بالتعاون مع الأمم المتحدة وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على مداومة التواصل مع رؤساء دول المنطقة لتحقيق هدف عام 2020 المتمثل في مشاركة المرأة مشاركة مجدية بحلول الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

تعزيز إجراءات التصدي للعنف الجنسي والجنساني

17- رحبوا بمنح جائزة نوبل لعام ٢٠١٨ للدكتور دينيس ماكويغي لما قام به من عمل في التخفيف من معاناة المرأة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وشجعوا سائر المبادرات الحالية على دعم ضحايا العنف الجنسي والجنساني.

18- لاحظوا مع القلق استمرار تفشي العنف الجنسي والجنساني في بعض بلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات العنيفة وانعدام الأمن، ومن بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

19- حثوا المنظمات الإقليمية والدولية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان منع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ومحاكمة المسؤولين عنها. والتزموا بتعزيز التشريعات والآليات الوطنية لحماية حقوق المرأة، وإنشاء قوانين مكرسة ومحاكم خاصة وإجراءات لتسريع إدارة القضايا التي لم يبت فيها المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني في حالة عدم وجود تلك القوانين والمحاكم والإجراءات بالفعل، وتمكين الأخذ بإجراءات أكثر فعالية للتصدي لحالات العنف ضد المرأة. ودعوا شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى إلى إيلاء الأولوية للتعامل مع قضايا العنف الجنسي والجنساني.

20- اعترفوا بالدور الهام لمرفق التدريب الإقليمي التابع للمؤتمر الدولي وناشدوا الشركاء أن يكفلوا الدعم المالي والتقني لهذا المركز المتميز.

دعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

21- سلموا بالتحديات الإنسانية في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى والحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية للمرأة، والتي تتسم بارتفاع مستويات الفقر والتهميش وانعدام الأمن ومحدودية فرص الحصول على

الخدمات الأساسية، ولا سيما للذين يعيشون في المناطق الريفية. وأكدوا الحاجة الملحة إلى تنظيم مبادرات مكرسة ومبتكرة لدعم النساء والشباب على مستوى القاعدة الشعبية لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

22- دعوا إلى تنظيم مبادرات، بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يشمل المؤسسات المالية، لتوفير موارد مالية وغيرها من الموارد للمرأة من أجل النهوض بتمكينها الاجتماعي والاقتصادي. وطلبوا إلى مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي، بالتشاور مع المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة، ومكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات المجتمع المدني، إنشاء فرقة عمل تعنى بوضع مقترح لبرنامج إقليمي للتمكين الاقتصادي للمرأة ولإنشاء صندوق استثمار خاص للمرأة.

23- التزموا بتعزيز التدابير اللازمة لتمكين زيادة امتلاك المرأة لزمام أمرها وتحكمها فيه وإمكانية حصولها على الأرض والمهارات والمعلومات والتمويل والموارد الإنتاجية الأخرى، بوصفها خطوات لازمة لتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

24- أثنوا على جمهورية الكونغو الديمقراطية لإنفاذ القانون 21-2018 الذي سُن في 13 حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ ووضع القواعد التي تحكم حيازة وإشغال الأراضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع توجيه الاهتمام إلى حقوق المرأة وإمكانية حصولها على الأراضي.

25- وافقوا على التعجيل بتنفيذ إعلان رؤساء الدول والحكومات بشأن تعزيز تشغيل الشباب في تنمية الهياكل الأساسية وتشجيع الاستثمار لتعزيز الجهود الرامية إلى تمكين الشابات في المنطقة.

تعزيز المنتديات القائمة وبناء تحالفات جديدة من أجل التغيير بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني

26- دعوا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتشجيع مشاركة الدول الأعضاء في العمل مع شبكات المرأة والشباب من خلال المحافل الوطنية والإقليمية القائمة، من أجل تعزيز الشمولية والمساءلة في وضع السياسات وصنع القرارات.

27- اتفقوا على ضرورة تقييم الحالة وتعزيز المركز الإقليمي للبحوث والتوثيق والمرأة والمساواة بين الجنسين وبناء السلام الكائن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكفالة تحمل سائر الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي لقدر أكبر من المسؤولية من أجل تعزيز قدراته التقنية وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن.

28- أشادوا بجمهورية رواندا لاقتراحها استضافة أمانة منتدى المرأة التابع للمؤتمر الدولي، وحثوا الحكومة على الإسراع بإنشاء أمانة منتدى المرأة الإقليمي التابع للمؤتمر الدولي في كيغالي، رواندا.

شكر وتقدير

29- أعربوا عن التقدير لفخامة الرئيس يويري كاغوتا موسيفيني، وحكومة وشعب أوغندا على كرم الضيافة والكرم في استضافة اجتماع وزراء الشؤون الجنسانية.

30- أعربوا كذلك عن الامتنان لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومنتدى التعاون بين جمعيات الرابطات النسائية في منطقة البحيرات

الكبرى، ومنظمة كير، والشركاء الدوليين، بما في ذلك حكومة النرويج والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والبنك الدولي، على رعاية ودعم الاجتماع الرفيع المستوى لوزراء الشؤون الجنسانية.

31- أعربوا عن التقدير للجهود المشتركة التي بذلتها الأمانة في دعم الاجتماع.

32- رحبوا بعرض جمهورية السودان استضافة الاجتماع القادم لوزراء الشؤون الجنسانية بشأن المرأة والسلام والأمن المقرر انعقاده في الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

حرر في عنتيبي، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2018